

كيف تعرف ما هو مهنوع على الإنترنت؟

جوس رايت يصف التحديات التقنية والأخلاقية أمام التحقيق في الرقابة الافتراضية.



الإيمان بالإنترنت كمعقل غير منضبط لحرية التعبير والوصول إلى المعلومات ما يزال مستهراً على نحو مفاجئ. وبينما نعي إمكانية تحول الإنترنت إلى أداة للمراقبة الكاملة الشاملة، ويزداد وعينا بشركات تحول حيواتنا الشخصية إلى مبرج مثل غوغل وفيسبوك، ما نزال ننقل بسعادة بعضاً من أكثر تفاصيلنا ولحظتنا حميميةً أونلاين.

عالمياً، معروف جيداً دور الإنترنت في تقييد، وليس تزويد، الوصول إلى المعلومات. الفلترة التي تستخدمها دول مثل الصين وإيران وتركيا معروفة للجميع. ولكن ما يقال أقل بكثير هو أنه في العديد من الدول حول العالم، بما في ذلك بريطانيا وغيرها في أوروبا، أدوات تقييد الوصول لا تكف عن التطور ولا عن الخدمة.

الناشطون والقراصنة والأكاديميون لبتوا يدرسون الرقابة الافتراضية لأكثر من عقد. المجتمعات التقنية والناشطة ركزت على قياس الفلترة وتقنيات التطويق المتطورة: ما هو المحتوى والكلمات المفتاحية المحجوبة في إيران؟ كيف يمكن لمستخدمي الإنترنت في تركيا أن يصلوا إلى يوتيوب بعد حجبهم مؤخراً؟ كيف لمستخدمي موبايل إيتي في المهلكة المتحدة أن يراوغوا الفلترات الهجينة جداً للبالغين؟

وآخرًا، وإلى درجة أقل، طُرحت أسئلة حول الرقابة على نطاق أوسع: لماذا تتم فلترة موضوع محدد بينما يتم تجاهل مواضيع أخرى؟ كيف للظروف، كالاضطراب السياسي مثلًا، أن تعدّل المواضيع ودرجات القسوة في الحجب؟ الحجب، باعتباره خياراً فاعلاً بالنسبة لهنّذّي الرقابة على المستوى القومي أو الشخصي، يزوّد بنظرة على حوافز أولئك الذين يتحكمون بالشبكة. أقوم حالياً في [معهد أوكسفورد للإنترنت](#) بمشروع بحثي، تهوّل غوغل حالياً، نسعى من خلاله للإجابة على هذه الأسئلة باستعمال أدوات من علوم الكمبيوتر والعلوم الاجتماعية.

من الهواجس الأساسية في مشروع بحثي كهذا هو الحصول على وصول إلى معلومات موثوقة كافية تتعلق بممارسات الرقابة، بمعنى ما، البحث في فلترة الإنترنت بسيط: حاول الوصول إلى بايرت بي (Bay Pirate) من اتصال إنترنت في المهلكة المتحدة وغالباً ستفشل. تطّلب حكم محكمة عليا عام 2012 من أكبر ست مزوّدي خدمة إنترنت في البلاد حجب الموقع، وحجب كهذا من السهل كشفه، الانصعب بالنسبة للاتصال إنترنت في المهلكة المتحدة هو معرفة الأشياء المحجوبة في شنجن أو أهاتي أو صنعاء.

النحوات التقليدية لتفحص حريات الإعلام تعطي رؤى عظيمة حول الرقابة، مقياس الإنترنت، بغض النظر عن مدى تعقيدها، لا يمكنها منافسة المعرفة السياقية لخبير محلي. من الممكن ربما اكتشاف أن الفيسبوك محجوب، لكن كيف يتم تصوير ذلك الحجب، وكيف تتم عقلنته، وما مدى توافق الحجب مع الثقافة والسياسة، هذه هي الأسئلة التي تحتاج للإجابة بشرية.

لكن البحث البشري، بالمقابل، له كلفته ومخاطره. قد يكون الخبراء المهليون ميزة مهمة، لكن الحاجة لبناء علاقة مع شركاء مهنيين تقيد هذه المقاربة إلى حالات مركزية ومحددة. لتحصي الردود على الأحداث الناشئة، كالانفصال شبه التام في مصر للاتصالات الدولية خلال الثورة عام 2011، لا يمكن الاعتماد على استراتيجيات تأسيس شبكة محلية من الخبراء التقنيين خلال أيام قليلة فقط.

من التعقيدات الأخرى أن كشف الرقابة عادةً يعتمد على محاولة الوصول إلى محتوى محجوب: يتم كشف الحجب على فيسبوك بمحاولة الوصول إلى فيسبوك. في هذه الحالات، من المستبعد أن تؤدي هذه المحاولات إلى ضرر، لكن التحقيق في حجب المنتديات الحوارية للمثليين في بلاد تمنع المثلية الجنسية، أو اختبار الوصول إلى منتديات متطرفة في المهلكة المتحدة، قد تؤدي لعقوبات شديدة. بالذات حين تكون المخاطر غير معروفة، أو لا يمكن توقعها، هناك قيود أخلاقية جدية على فكرة تنفيذ تجارب على الشبكة عبر وسطاء بشريين.

بعض المقاربات للبحث في الرقابة تستعمل برنامجاً يقوم بشكل تلقائي باختبارات الفلترة، وتوهّن هذا البرنامج بالهجان ليحوّل المستخدمين. وبوجود ما يكفي من المستخدمين، يمكن الحصول على تغطية مفصلة وشاملة، لكنها بهواجس أخلاقية أكثر جدية هنا. قد يكون المستخدم سعيداً بمساعدة التحقيق في الحريات الافتراضية عبر تنزيل البرنامج، لكن سيكون أقل سعادةً إذا عرف أن البرنامج يتصل بشكل تلقائي وبشكل دوري بمواقع محجوبة أو مخالفة للقانون.

يمكن التحقيق في الرقابة بشكل مباشر أكثر عبر خدمات بالوساطة مثل «الشبكات الافتراضية الخاصة» أو شبكة الهجولية «تور». بشكل مفهوم، إنها مؤسفة، العديد من هذه الشبكات تسعى للالتفاف حول الرقابة وليس لدراستها؛ النتيجة هي أن العديد من البروكسيات العامة تعطي نظرة على الإنترنت من وجهة نظر الولايات المتحدة أو أوروبا، لكن القليل فقط تسمح بذلك بخصوص، مثلًا، كوريا الشمالية.

ثمة مقاربة معقدة أكثر تقنياً، وهي الاستفادة من خدمات إنترنت موجودة للاتقاط معلومات حول التلاعب بالشبكة. التجريب مع مجموعة خدمات مشتركة، مثل خدمة اسم الدومين (DNS)، قد تكشف عن أشياء كثيرة عن كيف وأين تحصل الرقابة. تقنيات مشابهة تزوّد بالمعلومات عبر استغلال الخصائص في كيفية عمل بروتوكولات الإنترنت. في معهد أوكسفورد للإنترنت، سمح لنا بحثنا في هذه المقاربات لدراسة التنويعات في الرقابة بين مكان وآخر في الصين، ولاكتشاف نزعات ونهاج السلوك في فلترة الشبكة عبر الوقت.

ما نزال لا نعلم بالضبط لماذا بعض زخم الاتصال المثير للجدل في الصين ينقطع تهاوياً، بينما زخم آخر، متطابق معها كما يبدو، يعاد توجيهه لكمبيوترات في بكين. لسنا متأكدين تهاوياً حتى الآن لماذا نسبة من الزخم الموجه لموقع مشروع تور يعاد توجيهه، بالأحرى، إلى خدمة لتحويل الحيوانات الأليفة في فلوريدا. لكن ما نؤمن به بقوة هو أن إمكانية تحول الإنترنت إلى أداة للتحكم تنافس قدرتها على التزويد بالوصول، وأنها علينا فهم وتحدي هذه النزعة إذا كان للإنترنت أن يستمر في دعم، وليس إعاقة، حرية التعبير.

د. جوس رايت باحث زميل في معهد أوكسفورد للإنترنت، جامعة أوكسفورد. يركّز شغله على التحقيق في الرقابة الافتراضية وتطور تقنيات دعم الخصوصية.

منشور بتاريخ أكتوبر 21, 2014